INF

INFCIRC 438
14 April 1994
GENERAL Distr.
ARABIC
Original: ENGLISH

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

نشرة اعلامية

بيان مؤرخ في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٤
وارد من البعثة الدائمة لجمهورية كوريا
الديمقراطية الشعبية لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية

بناء على طلب البعثة الدائمة لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية يعمم على جميع الدول الأعضاء في الوكالة النص المرفق للبيان المؤرخ في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٤، الصادر عن متحدث باسم الادارة العامة للطاقة الذرية في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

الملحق

بيان مؤرخ ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٤ للمتحدث باسم الإدارة العامة للطاقة الذرية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

في الاجتماع الذي عقده حديثا مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، اتخذت القوى المعادية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية "قرارا" غير معقول ضدها، متحدية بذلك معارضة بلدان عديدة، وقدمته الى مجلس الأمن بالأمم المتحدة.

إن هذا يظهر أن أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقوم حاليا بزيادة تدويل "القضية النووية" لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ملتحقة هكذا بركب القوى المعادية في جهودها الرامية الى تضييق الخناق على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وانها مستمرة في زيادة توسيع نطاق تحيزها بدلا من تداركه.

يزعم "القرار" أن "عدم التقيد باتفاق الضمانات" قد اتسع نطاقه لأننا لم نسمح بالقيام ببعض الأنشطة المتعلقة باستمرار الضمانات. إن في هذا الادعاء قلبا تاما للحقائق.

إن لنا الآن مركزا خاصا بعد التوقيف المؤقت لإنفاذ انسحاب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المعلن من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبالتالي فنحن غير ملزمين بقبول عمليات التفتيش الوتيرية والمخصصة بموجب اتفاق الضمانات.

لا يمكننا أن نسمح في الوقت الراهن إلا بتفتيش لأغراض المحافظة على استمرار الضمانات.

لقد كان التفتيش الأخير الذي أجراه فريق المفتشين التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية كافيا للقطع تماما بأنه لم يتم في مرافقنا النووية تحويل مواد نووية عن غرضها الأصلي، وللجزم بحقيقة استمرار الضمانات.

لذلك، لا يمكن لأي أحد أن يستنتص نتائج التفتيش الذي أجري حديثا قائلا انها "غير مرضية". وبصورة خاصة فإن من قالوا ذلك غير مؤهلين حتى للخوض فيما زعم من "عدم التقيد باتفاق الضمانات".

ملحوظة: أعدت الترجمة في الأمانة العامة للأمم المتحدة، نيويورك.

ولا بد لنا من أن نتناول بجدية أن "القرار" يحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن "تسمح فورا للوكالة الدولية للطاقة الذرية بإكمال جميع أنشطة التفتيش المطلوبة بوصف ذلك الخطوة الأولى، وأن تتقيد على نحو كامل باتفاق الضمانات".

لقد سمعنا، في أثناء التفتيش الذي أجري حديثا، بجميع أنشطة التفتيش اللازمة للمحافظة على استمرار الضمانات طبقا لاتفاق فيينا وليس لنا أن "نسمح" بأي شيء آخر.

وقد أقر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية نفسه، في تقريره وبيانه في اجتماع مجلس المحافظين، بأن جميع أنشطة التفتيش أنجزت بصورة مرضية على نحو ما طلبته أمانة الوكالة في معظم المرافق النووية.

أما أخذ العينات بالمسحات في منطقة صندوق القفازات بمختبر الكيمياء الإشعاعية، الذي تثير الوكالة جدلا بشأنه، فهو غير ذي صلة بالاحتفاظ باستمرار الضمانات.

وبالتالي، فإن الإصرار على اختبارات المسحات في هذه المنطقة يتعارض مع اتفاق فيينا الذي ينص على أن "هذا التفتيش لا يشمل التحقق من تماسية الجرد الأولي لمخزون المواد النووية".

وعلاوة على ذلك، فأخذ العينات بالمسحات مسألة ذات صلة بجانب "عدم الاتساق" الذي يمثل قضية ما زالت قائمة بين الطرفين.

بيد أننا، بدافع من روح التعاون، اقترحنا طريقة لأخذ عينات سائل التتبع تسمح بتفتيش منطقة صندوق القفازات بمزيد من الفعالية.

إن هذا السائل هو بالذات ما وضعته أمانة الوكالة في الصهاريج الثلاثة الموجودة في منطقة صندوق القفازات، في أثناء تفتيشها في وقت سابق، لتجميد المواد النووية المتدفقة في المنطقة.

وتبعا لذلك، فإن عينات المحاليل كانت كافية للتحقق مما إذا كان قد تم تحويل مواد نووية عن غرضها في المنطقة.

وقد وافق فريق المفتشين ذاته على مقترحنا البناء وأخذ عينات من سائل التتبع هناك.

ورغم ذلك، ادعت أمانة الوكالة بصورة غريبة انها لم تستطع "التحقق من أنه لم يتم القيام بأنشطة تجهيز في مختبر الكيمياء الإشعاعية". وذلك لمجرد أن طلبها المتعلق باجراء بعض الاختبارات بالمسحات لم يقبل.

إن هذا غير معقول من وجهة النظر العلمية - التكنولوجية وكذلك من وجهة نظر اتفاق ضماننا.

إن كل الحقائق تثبت بوضوح أن الغرض من التفتيش الذي أجرته أمانة الوكالة حديثا لم يكن التحقق مما إذا تم تحويل مواد كيميائية عن غرضها في مرافقنا النووية بل السعي، منذ البداية، الى تحقيق هدف سياسي، شرير، وفقا لخطة مرسومة مسبقا.

وزادت أمانة الوكالة من توسيع نطاق تحيزها باتخاذ "قرار" آخر غير معقول في اجتماع مجلس المحافظين.

وإذا كانت أمانة الوكالة تريد حقا أن تسوي بإنصاف "القضية النووية" المتعلقة بنا فإنها ينبغي أن تتخذ التدابير لكي تسحب فورا "قرارها" القائم على أساس التقدير المجحف بأن الوكالة "لم تستطع التحقق من عدم تحويل مواد كيميائية عن غرضها" في المرافق النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وإذا تأخرت أمانة الوكالة عن اتخاذ تدابير لسحب "قرارها" غير المعقول فلن يكون لنا بد من اتخاذ خطوات عملية لمجابهة توسيع نطاق التحيز من جانب أمانة الوكالة التي ستتحمل عندئذ المسؤولية الكاملة عن جميع النتائج التي تترتب على ذلك.